إذ يشير الى قراراته ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩، و ٦٤٤ (١٩٨٩) المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، و ٦٧٥ (١٩٩٠) المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، و ٦٩١ (١٩٩١) المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩١، وكذلك الى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن نيابة عن المجلس في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩[١٢٨]،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١[١٤٠]؛

٢ - يقرر أن يمدد، تحت سلطته، ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، كما هي محددة في القرار ٦٤٤ (١٩٨٩)، لفترة أخرى مدتها خمسة أشهر وثلاثة وعشرون يوما، أي لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، واضعا في اعتباره تقرير الأمين العام والحاجة الى مواصلة رصد النفقات بدقة طوال هذه الفترة التي تتزايد فيها المطالب على موارد حفظ السلم؛

٣ - يطلب الى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم تام بما يستجد من تطورات وأن يقدم تقريرا عن جميع جوانب عمليات الفريق قبل انقضاء مدة هذه الولاية الجديدة، وأن يقدم على وجه الخصوص تقريرا الى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار، آخذا في الاعتبار أية تطورات في المنطقة تشير الى ضرورة إعادة النظر في الحجم الحالي للفريق أو في مستقبله.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٠١٦

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية[١٤١]

مقرر

في الجلسة ٢٩٨٤، المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية: تقرير الأمين العام (S/22464)"[٧].

القرار ٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير الى قراره ٦٢١ (١٩٨٨) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ الذي طلب فيه الى الأمين العام، من بين أمور أخرى، أن يقدم اليه تقريرا عن إجراء استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وعن الوسائل الواجب إعمالها بغية كفالة تنظيمه ومراقبته من قبل الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية.

وإذ يشير أيضا الى أنه في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ وافقت المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، من حيث المبدأ، على مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في إطار مهمة مساعيهما الحميدة المشتركة،

وإذ يشير كذلك الى قراره ٦٥٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ الذي وافق

بموجبه على تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠[١٤٢] والذي يتضمن النص الكامل لمقترحات التسوية بالصيغة التي قبلها بها الطرفان في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨، وكذلك مجملا للخطة التي قدمها الأمين العام بغية تنفيذ تلك المقترحات، وطلب الى الأمين العام أن يقدم اليه تقريرا تفصيليا آخر عن خطته للتنفيذ، يتضمن بالخصوص تقديرا لتكلفة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية،

ورغبة منه في التوصل الى حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية[١٤٣]،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام[١٤٣] المقدم الى مجلس الأمن وفقا للقرار ٦٥٨ (١٩٩٠)؛

٢ - يعرب عن تأييده الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل قيام الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، بتنظيم ومراقبة استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وفقا للأهداف الواردة في تقريره؛

٣ - يطلب الى الطرفين التعاون بالكامل مع الأمين العام في تنفيذ خطته بصيغتها المبينة في تقريره المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠[١٤٢] والمفصلة في تقريره المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩١[١٤٣]؛

٤ - يقرر أن ينشئ، تحت سلطته، بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وفقا للتقرير المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩١؛

٥ - يقرر أيضا أن تبدأ الفترة الانتقالية بعد فترة أقصاها ستة عشر أسبوعا من موافقة الجمعية العامة على ميزانية البعثة؛

٦ - يطلب الى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على سير عملية تنفيذ خطته للتسوية.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٨٤

مقـررات

في رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١[١٤٤] وموجهة الى رئيس مجلس الأمن لاطلاع أعضاء المجلس، أشار الأمين العام الى الفقرة ٨٢ من تقريره المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية[١٤٢]، حيث ذكر أنه سيلتمس موافقة مجلس الأمن على تعيين قائد الوحدة العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وبعد أن أنهى مشاوراته مع الطرفين، اقترح في هذا الصدد، رهنا بموافقة المجلس، تعيين اللواء أرمان روي (كندا) قائدا للوحدة العسكرية التابعة للبعثة.

وفي رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩١[١٤٥]، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العـام ما يلي: